ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

مارس 2024

زيارة الرئيس الإريتري للقاهرة

سياق ودلالات

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات
نشرة تهتم بالشئون الأفريقية
دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

اللواء/ **محمد إبراهيم**
نائب المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

تحريـــر
د. **أحمد أمل**

المشاركون

صلاح خليل
نسرين الصباحي
أسماء عادل
هايدي الشافعي
عبد المنعم علي
هنا رامي

إخـراج فنـي
إسلام علي

العدد الثاني - مارس 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

5

القمة الأفريقية السابعة والثلاثون: أجندة مزدحمة ومخرجات مهمة.

12

سياق ودلالات زيارة الرئيس الإريتري للقاهرة.

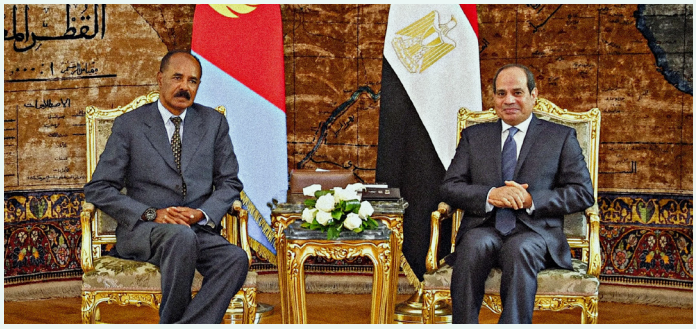

16

مؤشرات تشكل تحالف إقليمي جديد بين دول القرن الإفريقي ومصر.

21

سياق ومآلات التقارب السوداني الإيراني.

25

أي دور للزغاوة في الصراع في السودان؟.

28

اتجاهات التنافس الروسي الأوروبي في السودان.

يواكب صدور العدد الثاني من إصدار **"حالة أفريقيا"** ظهور عدد من المستجدات المهمة التي استدعت توجيه اهتمام خاص من أجل الوقوف بدقة على طبيعة الأوضاع في أفريقيا في مطلع العام 2024. فقد عقدت قمة الاتحاد الأفريقي السابعة والثلاثون والتي ناقشت جملة من القضايا الرئيسية في مقدمتها قضية التعليم، كما شهدت القمة تفاعلات عديدة جرت على هامشها عكست ما تواجهه دول القارة من تحديات جسيمة تفرضها البيئة الدولية على المستويين السياسي والاقتصادي. وبالتوازي مع تصاعد التوترات في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شهد إقليم القرن الأفريقي تحركات دبلوماسية نشطة تجلت أبرزها في زيارة الرئيس الإريتري للقاهرة، وهو ما جاء تالياً للاضطراب الإقليمي الذي بدأ في بداية العام بتوقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع حكومة أرض الصومال من أجل الحصول على موطئ قدم عسكري على الساحل الشرقي للقارة الأفريقي. على هذا الأساس، وفي ظل الرفض القاطع للخطوة الإثيوبية من جانب إريتريا وجيبوتي والصومال، باتت الحاجة أكثر إلحاحاً لإعادة صياغة نظام للأمن الإقليمي يجمع الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وهو ما يمكن أن تلعب مصر في تشكيله وتفعيله دوراً محورياً لا بديل له.

واتصالاً بالتفاعلات المهمة في القرن الأفريقي، جاء التقارب السوداني الإيراني ليقدم مدخلاً إضافياً قد يساهم في المزيد من تدويل أزمة البحر الأحمر عبر استدعاء التناقضات القائمة بين القوى الإقليمية الشرق أوسطية للساحة الأفريقية، وهي الخطوة التي تحمل العديد من مظاهر الخطورة الكامنة والتي لم تكن لتتم من دون ما فرضه الصراع الداخلي السوداني بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع من حالة من السيولة مع اقترابه من إتمام عامه الأول. ولا تقتصر التناقضات الخارجية المشتبكة على أرض الصومال على القوى الشرق أوسطية حيث بات التنافس الروسي الأوروبي يشكل أحد أبرز التفاعلات المؤثرة على الساحة السودانية في الوقت الراهن. وبالانتقال للتفاعلات الداخلية السودانية يدفع الوضع المعقد للعلاقة بين طرفي الصراع لإبراز أهمية فاعلين آخرين مؤثرين من بينهم جماعة الزغاوة إحدى الجماعات الأفريقية الرئيسية في دارفور والتي تنتمي إليها النخبة الحاكمة في تشاد منذ تسعينيات القرن العشرين، وهي الجماعة التي يفرض عليها وضعها المعقد لعب أدورا إيجابية في اتجاه استعادة السلم والاستقرار في السودان.

د. **أحمد أمل**

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز

المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القمة الأفريقية السابعة والثلاثون
أجندة مزدحمة ومخرجات مهمة
السلام السودانية؟

هايدي الشافعي - باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعقدت القمة العادية السابعة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي يومي 17 و18 فبراير 2024، في أديس أبابا، تحت شعار: "تعليم أفريقي مناسب للقرن الحادي والعشرين، وبناء أنظمة تعليمية مرنة من أجل زيادة الوصول إلى التعلم الشامل مدى الحياة والجودة والملاءمة في أفريقيا"، بحضور رؤساء الدول والحكومات الأفاريقية، وممثلون عن المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الرئيس البرازيلي"لويز إيناسيو لولا دا سيلفا"، بينما غابت كل من الجابون والنيجر عن القمة بعد تعليق عضويتهم العام الماضي بسبب الانقلابات، لينضما بذلك إلى مالي وغينيا والسودان وبوركينا فاسو، المعلقة عضويتهم بالاتحاد الأفريقي ايضًا في أوقات سابقة.

وتأتي القمة في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متأزمة في العديد من الدول والمناطق الأفريقية، وفي وقت تحاول فيه القارة الأفريقية لعب دورا أكبر على الساحة العالمية، بينما تبدأ عقدها الثاني في خطة تنمية أفريقيا 2063، وسط تحديات جثام، وهي لم تُكمل بعد ما خططت إليه في الخطة العشرية الأولى.

أولاً: أجندة مزدحمة وسط التوترات

على مدار يومي 16 و17 فبراير، شهدت القمة الأفريقية عقد العديد من الجلسات ومناقشة موضوعات عدة على رأسها؛

1. "التعليم" موضوع عام 2024

نظرا للأهمية المتزايدة للتعليم بإعتباره محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، والقوة الدافعة وراء أفريقيا المزدهرة، وإرتباطه الوثيق بالأمن، والسيطرة على النمو السكاني، وتمكين النساء والفتيات، والزراعة، والتحول الرقمي، والهجرة، وغيرها من القضايا الهامة، أطلق الاتحاد الأفريقي على عام 2024 اسم عام التعليم، وانعقدت القمة تحت شعار " تعليم أفريقي مناسب للقرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلم الشامل مدى الحياة والجودة والملاءمة في أفريقيا "، كخطوة نحو تحفيز الدول الأعضاء نحو تحقيق الاستراتيجية القارية للتعليم من أجل أفريقيا (CESA)، وخطة 2030، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وأهداف أجندة أفريقيا 2063، فضلًا عن متابعة التزامات قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم(TES) لعام 2022، وحشد الحكومات وشركاء التنمية لإعادة التفكير في التعليم وتحويله.

2. تحديات الوضع الأمني

هيمنت الاضطرابات والتوترات السياسية التي تشهدها العديد من الدول والمناطق الأفريقية على مناقشات القمة الـ37 للاتحاد الأفريقي، فبالإضافة إلى التحديات التي قد يحملها انسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر من مجموعة غرب أفريقيا في أواخر يناير، ناقشت القمة الأزمة في السنغال، بعد أن أثار إعلان تأجيل انتخاب الرئيس ماكي سال أزمة سياسية غير مسبوقة في البلاد، فضلًا عن تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى جانب مناقشة الأزمة في منطقة القرن الأفريقي، والساحل، والحرب في السودان، والأزمات الإنسانية المرتبطة بالحروب، وآثار تغير المناخ، باعتبارها تهديدات خطيرة قد تؤدي إلى تراجع المكاسب المتراكمة

"تأتي القمة في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متأزمة في العديد من الدول والمناطق الأفريقية، وفي وقت تحاول فيه القارة الأفريقية لعب دورا أكبر على الساحة العالمية، بينما تبدأ عقدها الثاني في خطة تنمية أفريقيا 2063، وسط تحديات جثام، وهي لم تُكمل بعد ما خططت إليه في الخطة العشرية الأولى.

في تنمية القارة. وكان من اللافت عدم وجود الأزمة في إثيوبيا (الدولة المضيفة) على أجندة القمة أو الفعاليات المرتبطة بها!

في غضون ذلك، انتقلت التوترات الدبلوماسية بين إثيوبيا والصومال، إلى داخل الاتحاد الأفريقي، بعد أن قالت وزارة الخارجية الصومالية أن الرئيس "حسن شيخ محمود" مُنع من الوصول إلى مقر الاتحاد الأفريقي، بينما نفت إثيوبيا ذلك وقالت أن الوفد الصومالي حاول دخول مقر الاتحاد الأفريقي بأسلحة نارية دون تصريح مسبق، وكانت تلك التوترات قد اشتعلت في أوائل يناير بسبب التعاون بين أديس أبابا ومنطقة أرض الصومال، بعد أن أبرمت منطقة أرض الصومال اتفاقًا مثيرًا للجدل مع إثيوبيا، يمنح أديس أبابا منفذًا على البحر الأحمر.

3. مناقشة الأولويات الأفريقية في المحافل الدولية

بالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها أفريقيا على الساحة العالمية، ناقش القادة الأفارقة أثناء القمة الأولويات التي تسعى القارة إلى طرحها في المحافل الدولية، حيث شهدت الشهور القليلة الماضية مكسبين هامين للدول الأفريقية، بعد أن حصل الاتحاد الأفريقي على مقعد دائم في مجموعة العشرين، بينما انضمت مصر وإثيوبيا إلى مجموعة البريكس، ما يعزز من الحضور الأفريقي على الساحة العالمية، ولكن في ظل التوترات السياسية بين بعض دول القارة يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يتحرك سريعًا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إدارة أعماله في مجموعة العشرين، وفي هذا السياق، عرضت القمة تقرير حول آليات المشاركة وأولويات الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين(G20).

فضلًا عن ذلك، فإن الوعد الذي تلقاه الزعماء الأفارقة من رئيسة الوزراء الإيطالية "ميلوني" أثناء قمة إيطاليا- أفريقيا في يناير 2024، بجعل أفريقيا محور حديث الاجتماع القادم لمجموعة السبع برئاسة إيطاليا، فتح مجالًا لنقاشات حول إمكانية لعب أفريقيا لدور أكبر على الساحة العالمية في الفترة القادمة. فبالرغم من التقدم المحرز حتى الآن في الحضور الأفريقي عالميًا، لا يزال القادة الأفارقة يتطلعون إلى تمثيل أكثر عدالة على الساحة العالمية خاصة في مجلس السلم والأمن التابع للأمم المتحدة.

4. النظر في التقارير الدورية

نظرت القمة في العديد من التقارير الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى تقارير اللجان الفنية المتخصصة

الوعد الذي تلقاه الزعماء الأفارقة من رئيسة الوزراء الإيطالية "ميلوني" أثناء قمة إيطاليا- أفريقيا في يناير 2024، بجعل أفريقيا محور حديث الاجتماع القادم لمجموعة السبع برئاسة إيطاليا، فتح مجالاً لنقاشات حول إمكانية لعب أفريقيا لدور أكبر على الساحة العالمية في الفترة القادمة.

والتي تركز على المجالات المواضيعية مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة؛ والنقل والبنية التحتية الإقليمية والطاقة، فضلًا عن تقارير حول: اللاجئون والعائدون والنازحون داخليا؛ حقوق الإنسان والحكم؛ المسائل الاقتصادية والتجارية، وتقرير حول أنشطة مجلس السلم والأمن (SPC) وحالة السلام والأمن في إفريقيا، الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى وثيقة استراتيجية حول الحوكمة العالمية.

بالإضافة لذلك، شهدت القمة عرض للتقرير المرحلي عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها كانت موضوع لعام 2023، وتقييم الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063.

ثانياً: فعاليات على هامش القمة

جرت عدة فعاليات على هامش القمة السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي، وتمثلت أبرز تلك الفعاليات في؛

1. قمة مصغرة حول أزمة الكونغو الدمقراطية ورواندا

في أعقاب تصاعد القتال في منطقة شرق الكونغو، دعا رئيس أنغولا "جواو لورينسو"، الوسيط المعين لمحادثات السلام بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (عملية لواندا)، إلى عقد قمة مصغرة استثنائية في أديس أبابا، على هامش الدورة العادية السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي، لمناقشة الوضع الأمني السائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ناقشت القمة المصغرة، من بين أمور أخرى، العودة إلى حوار بناء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والوقف الفوري للأعمال العدائية، وانسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة، وإطلاق عملية لاحتوائها.

2. انتخابات مجلس السلم والأمن الأفريقي

أجريت انتخابات مجلس السلم والأمن الأفريقي يومي الأربعاء والخميس 14 و15 فبراير، على هامش القمة، وتم انتخاب عشرة دول لولاية مدتها سنتان اعتبارًا من 1 أبريل، وهم: تنزانيا وأوغندا (ممثلين عن الشرق)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية (عن الوسط)، ومصر (عن شمال)، وأنجولا وبوتسوانا (عن الجنوب)، وكوت ديفوار وسيراليون وغامبيا (عن الغرب). ومن المنتظر أن يواجه طاقم مجلس السلم والأمن الجديد تحديات

شهدت القمة عرض للتقرير المرحلي عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها كانت موضوع لعام 2023، وتقييم الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063.

كبيرة، بما في ذلك الصراع المستمر في السودان، والخلاف الجديد بين إثيوبيا والصومال.

3. اجتماع جايكا – نيباد

ناقشت فعالية نظمتها وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)- والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) يوم 16 فبراير في أديس أبابا، إنجازات مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية (تيكاد)، والتقدم الذي حققته جايكا على مدار الثلاثين عامًا الماضية وتعاونها مع أفريقيا ووكالة النيباد، وآفاق تنمية أفريقيا.

4. منتدى الأعمال الأفريقي نسخة 2024

تحت شعار: "تعزيز تحول أفريقيا من خلال التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار"، انعقد منتدى الأعمال الأفريقي نسخة 2024، في 19 فبراير 2024 في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، إثيوبيا، على هامش الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وذلك بهدف بناء زخم إيجابي للشراكات مع القطاع الخاص لتسريع الاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، كوسيلة لتعزيز التحول في القارة.

وعلى هامش منتدى الأعمال، وقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) وشركة Google LLC (Google) مذكرة تفاهم لتعزيز وتسريع التحول الرقمي في أفريقيا، وتسعى المذكرة إلى مواصلة استكشاف مجالات الاهتمام الرئيسية المحددة المتعلقة بتنمية المهارات الرقمية لعدد من الشباب في أفريقيا، وتطوير الشركات الناشئة، وزيادة الشمول المالي، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير أبحاث سياسات الذكاء الاصطناعي.

5. إطلاق تقرير التوقعات الاقتصادية في أفريقيا

أطلقت مجموعة بنك التنمية الأفريقي نسخة 2024 من تقرير أداء وتوقعات الاقتصاد الكلي في أفريقيا (MEO) في 16 فبراير، على هامش القمة السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ويُعد هذا التقرير مُكمل لتقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي، وأشار التقرير إلى إن أفريقيا ستمثل أحد عشر اقتصادًا من بين الاقتصادات العشرين الأسرع نموًا في العالم في عام 2024، مع توقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقارة 3.8% و4.2% في عامي 2024 و2025 على التوالي، على أن تحقق مناطق القارة الخمس نموا ايجابيا؛ شرق أفريقيا (5.1% في عام 2024 و5.7% في عام 2025)، وشمال أفريقيا (3.9% في عام 2024

"وقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) وشركة Google LLC مذكرة تفاهم لتعزيز وتسريع التحول الرقمي في أفريقيا.

و4.1% في عام 2025)، وسط أفريقيا (3.5% في 2024 و4.1% في عام 2025)، غرب أفريقيا (4% في عام 2024 و4.4% في عام 2025)، الجنوب الأفريقي (2.2% في عام 2024 و2.6% في عام 2025).

ثالثاً: أبرز مخرجات القمة

أثمرت القمة الأفريقية الـ37 عن عدد من المخرجات، أبرزها:

1. انتخاب الرئيس الموريتاني رئيسًا للاتحاد الأفريقي 2024

أعلنت القمة تعيين الرئيس الموريتاني "محمد ولد الشيخ الغزواني" رسميًا رئيسًا للاتحاد الأفريقي، خلفًا لـ"غزالي عثماني" رئيس جزر القمر. وكان من المفترض وفقًا لمبدأ التناوب على رئاسة الاتحاد الأفريقي، أن تتولى إحدى دول شمال أفريقيا الرئاسة للعام 2024، وبسبب التوترات الجزائرية المغربية، كافحت المنطقة للتوصل إلى تسوية، مما أدى إلى المخاطرة بانتقال رئاسة الاتحاد الأفريقي إلى الجنوب الأفريقي، ولكن تم التوافق في النهاية على الرئيس الموريتاني ليكون خلفًا لغزالي عثماني.

2. إطلاق الخطة العشرية الثانية لأجندة أفريقيا 2063

أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي-نيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة أفريقيا 2063، والتي يطلق عليها أيضًا عقد التسريع (2024-2033)، في 13 فبراير، وتدور الخطة حول تدخلات مختلفة تهدف إلى جعل البلدان الأفريقية تصل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل، وتصبح أكثر تكاملا، وتساعد على حل النزاعات، وتعزيز الثقافة والقيم الأفريقية.

وتحدد الخطة سبع خطط طموحة لكيفية سعي القارة إلى تحقيق الأولويات والأهداف والغايات الرئيسية التي يتعين تحقيقها في السنوات العشر المقبلة، والمشاريع الرئيسية التي سيكون لها تأثير كبير، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وجواز السفر الأفريقي، وسد إنجا الكبير، وسوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، والجامعة الافتراضية الأفريقية، والشبكة الإلكترونية الأفريقية، والاستراتيجية الأفريقية للفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بموضوع القمة (التعليم)، تحث الخطة الدول الأفريقية خلال السنوات العشر المقبلة، على زيادة صافي معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى حوالي 50%، وفي قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني إلى

أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي-نيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة أفريقيا 2063، والتي يطلق عليها أيضًا عقد التسريع (2024-2033)

60%. وأن يكون 40٪ من جميع خريجي الجامعات في أفريقيا من التخصصات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

3.إدانة العدوان الاسرائيلي على غزه

نالت القضية الفلسطينية مكانه خاصة على جدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي السابعة والثلاثون، وخُصصت لها جلسة منفرده، تم خلالها عرض تقرير عن الأوضاع في قطاع غزه، وأدان الزعماء الأفارقة المشاركون في القمة، الهجوم الإسرائيلي على غزة ودعوا إلى إنهائه الفوري، وضرورة حماية المدنيين، وضمان التدفق الحر للمساعدات الإنسانية. في غضون ذلك، أشارت تقارير إعلامية بأن الاتحاد الأفريقي كان قد رفض طلب إسرائيل حضور القمة بصفة مراقب قبل أيام قليلة من إطلاقها.

4.توقيع مذكرة تفاهم لإعادة تأهيل حوض بحيرة تشاد

وقع بنك التنمية الأفريقي ومفوضية حوض بحيرة تشاد (وتضم ثمانية بلدان أعضاء: الكاميرون، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، والسودان) على هامش القمة يوم 17 فبراير، مذكرة تفاهم بشأن إعادة تأهيل وترميم حوض بحيرة تشاد. وتغطي المذكرة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لتطوير البنية التحتية وتعزيز القدرة المؤسسية. فبموجب مذكرة التفاهم، سيستخدم البنك سلطته التنظيمية لتعبئة الموارد المالية والفنية لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة للحوض، وتعزيز إدارة موارد المياه الذكية مناخيا وتنميتها، وبالتالي تحسين سبل العيش للشعوب المتاخمة لحوض بحيرة تشاد، واستعادة السلام في المنطقة.

ختامًا، شكلت القمة السابعة والثلاثون للاتحاد الأفريقي، نقطة هامة في رحلة أفريقيا نحو التنمية، حيث انتهت الفترة المقدرة للخطة العشرية الأولى لأجندة أفريقيا 2063، ومن ثم شهدت القمة إطلاق الخطة العشرية الثانية وسط الكثير من التحديات، ويحمل اختيار "التعليم" كموضوع للسنة الأولى من خطة التنمية الثانية لأفريقيا دلالة على الأهمية المتزايدة للتعليم بإعتباره محرك رئيسي للتنمية، والقوة الدافعة وراء أفريقيا المزدهرة.

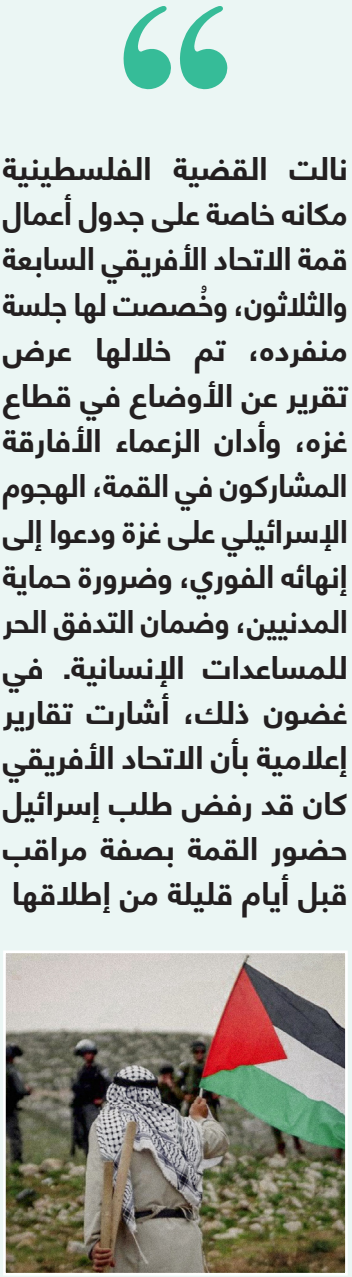

نالت القضية الفلسطينية مكانه خاصة على جدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي السابعة والثلاثون، وخُصصت لها جلسة منفرده، تم خلالها عرض تقرير عن الأوضاع في قطاع غزه، وأدان الزعماء الأفارقة المشاركون في القمة، الهجوم الإسرائيلي على غزة ودعوا إلى إنهائه الفوري، وضرورة حماية المدنيين، وضمان التدفق الحر للمساعدات الإنسانية. في غضون ذلك، أشارت تقارير إعلامية بأن الاتحاد الأفريقي كان قد رفض طلب إسرائيل حضور القمة بصفة مراقب قبل أيام قليلة من إطلاقها

سياق ودلالات زيارة
الرئيس الإريتري للقاهرة

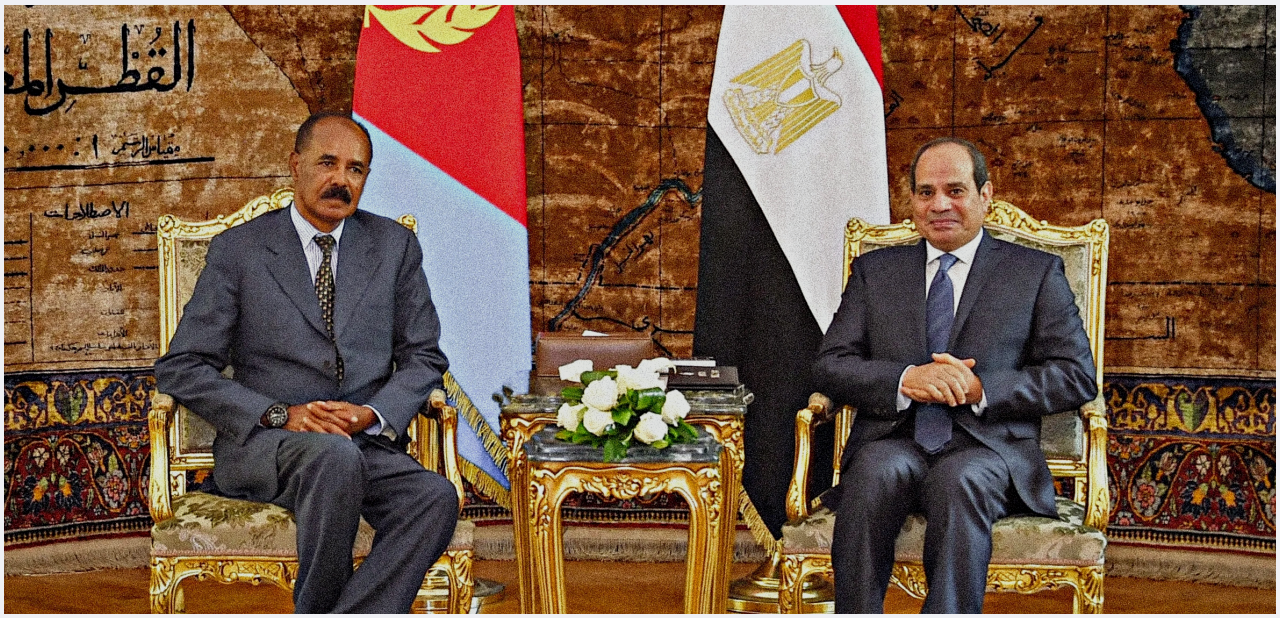

نسرين الصباحى - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تأتى زيارة الرئيس الإريتري « أسياس أفورقي» إلى القاهرة يوم 24 فبراير 2024، في توقيت بالغ الدقة والتعقيد، في ظل مجموعة من التحوّلات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الأفريقي، وتصاعد اضطرابات أمن إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. بجانب استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ضمن هذا السياق سيتم توضيح السياق العام للزيارة وأبرز دلالاتها، ومجالات التعاون والشراكة بين البلدين على النحو التالي:

أولاً- سياق مضطرب

يشهد إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، توترات متصاعدة وعدم استقرار متزايد جراء هجمات جماعة الحوثيين الأخيرة، وتصاعد التوترات الإقليمية، وتفاقم انعدام الأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. فضلاً عن التحديات القارية في قضايا السلم والأمن والتنمية، ويمكن توضيح ذلك تاليًا:

- **تنامي مخاطر وتهديدات أمن البحر الأحمر:** تشهد هذه المنطقة لحظة غير مسبوقة من انعدام الأمن، والتوترات المتصاعدة وعدم استقرار متزايد جراء هجمات الحوثيين الأخيرة على السفن البحرية، مما أفرز تهديدات أمنية لحركة الملاحة البحرية، والتجارة الدولية، وتعطيل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في هذا الممر البحري الحيوي، بجانب الارتدادات الخطرة على مصالح الدول المشاطئة والدول الإقليمية والدولية الأخرى، ويعتبر تأمين هذا الممر البحري في غرب المحيط الهندي مسؤولية عالمية، لتداعيات الاضطرابات المستمرة على المصالح الاستراتيجية الإقليمية والدولية، وقد أثرت هجمات الحوثيين المتمثلة في الضربات الصاروخية والهجمات بطائرات بدون طيار على العديد من السفن التجارية في البحر الأحمر، وتسببت هذه الهجمات في تغيير مسار العديد من شركات الشحن التجارية وتجنب هذه المنطقة، لصالح طرق أطول وأكثر تكلفةً ولكنها أكثر أمانًا نسبيًا حول القارة الأفريقية، مما زاد الوقت والتكلفة، وتباطؤ حركة التجارة الدولية.
- **تفاقم انعدام الأمن في منطقة القرن الأفريقي:** تُواصل حركة الشباب الإرهابية تنفيذ هجمات متفرقة في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك الأماكن العامة، حيث أدى هجومها الأخير في 10 فبراير 2024 داخل قاعدة «الجنرال جوردون» العسكرية في العاصمة مقديشو إلى مقتل أربعة جنود إماراتيين وضابط عسكري بحريني. ضمن هذا السياق، تعتبر حركة الشباب أكبر فروع تنظيم القاعدة وأكثرها فتكًا في العالم، ويُصنف مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2023 حركة الشباب كواحدة من أكثر الجماعات الإرهابية دموية في العالم. ولاتزال هذه الحركة تُسيطر على نصف أراضي الصومال، وخاصة ولايتي جوبالاند الجنوبية والجنوب الغربي. وقد مكّنت العملية التي شنتها الحكومة الصومالية في عام 2022، وهي عملية غير مسبوقة من حيث نطاقها، الحكومة في مقديشو من استعادة موطئ قدم في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي بوسط البلاد، لكن هذه النجاحات العسكرية أدت إلى أعمال انتقامية دموية من قبل حركة الشباب. **ويأتي ذلك،** في الوقت تقوم فيه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس-ATMIS)، بتقليص وجودها من البلاد، ومن المقرر انسحابها بشكل نهائي في ديسمبر 2024. ويظل التحدي في ضمان الأمن في المناطق التي ستتركها هذه القوات. بالإضافة إلى ذلك، عودة نشاط القرصنة البحرية انطلاقًا من سواحل الصومال لتعود ظاهرة القرصنة بشكلها التقليدي كما حدث خلال أعوام 2009، 2010، ومخاوف هذا المشهد الأمني المضطرب على إنتاج مساحة لنشاط بحري ساحلي للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها الجماعات التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش.
- **تصاعد التوترات الإقليمية:** أدى إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» في الأول من يناير 2024 عن مذكرة تفاهم مع أرض الصومال إلى إحداث توترات في العلاقات بين الصومال وإثيوبيا جراء ذلك، ويعتبر ميناء بربرة الممر البحري البديل لإثيوبيا، ويعتبر موقع هذا الميناء استراتيجي على خليج عدن، وهذه المنطقة خالية من مشاكل القرصنة وتُغطي أيضًا مدخل باب المندب، وهو ممر يستخدم ثلث التجارة العالمية، حيث يمنح الاتفاق إثيوبيا حق الوصول إلى 20 كيلومترًا (12 ميلا) من الساحل، بما في ذلك ميناء بربرة من خلال عقد إيجار مدته 50

عامًا، ووفقًا لمستشار الأمن القومي لآبي أحمد، «رضوان حسين»، فإن الاتفاق لا يتضمن وصول إثيوبيا التجاري إلى البحر فحسب، بل تضمن أيضًا قاعدة عسكرية مستأجرة. وفي المقابل، تعترف أديس أبابا بأرض الصومال، وحصول الأخيرة على حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية «شركة إثيو تيليكوم»، وكذلك تطوير البنية التحتية بين القاعدة والميناء وإجراء مزيد من المناقشات حول مجالات التعليم والصحة والتعاون العسكري بين البلدين. ضمن هذا الإطار، تعتبر هذه المذكرة انتهاكًا لسيادة ووحدة الأراضي الصومالي، وقد تُسبب نقطة في إعادة إشعال عدد من الصراعات الداخلية المحتدمة، وتصاعد النزعة الوحدوية الصومالية، مما يُشعل حرب عصابات مع حشد القوات الصومالية الموحدة ضد إثيوبيا، وربما تأكيد المطالبات بالمنطقة الصومالية داخل إثيوبيا.

تعقد مسارات الأزمة السودانية: دخلت هذه الأزمة منعطفًا حرجًا، في ظل اتخاذ الصراع عدة تطورات ميدانية متلاحقة، واتسعت رقعته إلى مناطق جديدة وتحديدًا منذ منتصف ديسمبر 2023 مع وصول قوات الدعم السريع لمدينة ود مدني في ولاية الجزيرة بوسط البلاد، مع غياب الحسم العسكري، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة، وتردى الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع بتصاعد حدة العنف القبلي والانقسامات الداخلية في إقليم دارفور، مما شكّل ارتدادات خطرة على دول الجوار المباشر بما في ذلك، تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمات الأمنية، مع تراجع اهتمام القوى الفاعلة في المجتمع الدولي بالأزمة.

ثانيًا- تنسيق مُشترك وتوطيد العلاقات بين القاهرة وأسمرة:

تُضيف زيارة « أفورقي» في هذا التوقيت لتراكم إرث العلاقات بين البلدين الممتدة إلى عقود من التاريخ التي اتسمت بمجموعة من التفاهمات وتوحيدّ الرؤى والمواقف تجاه التحديات والقضايا المشتركة، والاهتمام المتبادل بين الجانبين بشأن تطوير وتعزيز العلاقات على المستوى الثنائي، لتشمل شراكات أوسع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والأمنية. في ضوء هذا الصدد، يمكن الوقوف عل هذه السمات والملامح العامة للعلاقات، وتوضيح القضايا محل الاهتمام المشترك كما يلي:

أدى إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» في الأول من يناير 2024 عن مذكرة تفاهم مع أرض الصومال إلى إحداث توترات في العلاقات بين الصومال وإثيوبيا جراء ذلك، ويعتبر ميناء بربرة الممر البحري البديل لإثيوبيا، ويعتبر موقع هذا الميناء استراتيجي على خليج عدن.

- **تنويع مجالات الشراكة الاستراتيجية:** ركزت المباحثات على تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز التدفق الاستثماري عبر دعم تواجد الشركات المصرية في السوق الإريترية في القطاعات ذات الاهتمام والأولوية للجانبين، والتي تتمتع فيها الشركات المصرية بميزات نسبية وخبرات متراكمة. كما توجد مجالات تعاون أخرى بين البلدين على مدار التاريخ سواء التعاون الثقافي وبرامج التبادل الثقافي والأكاديمي، والتعاون الطبي وتبادل المعرفة والتقنيات الطبية، ومجالات بناء الكوادر.
- **تعزيز التنسيق الإقليمي:** شملت المباحثات تناول تطورات الأوضاع في الإقليم، وفي مقدمتها التطورات الأمنية الخطيرة في البحر الأحمر من خلال تأكيد الرئيسان على أهمية عدم التصعيد واحتواء الموقف. كما تم التشديد على ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، بشكل يمهد للنفاذ الإنساني الكامل والمستدام للقطاع، وإطلاق مسار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقًا للمرجعيات الدولية المعتمدة.
- **توافق وتوحيدّ الرؤى في قضايا القرن الأفريقي:** تم التوافق بين الجانبين على ضرورة احترام سيادة دولة الصومال، ودعمها في رفض كافة الإجراءات التي من شأنها الانتقاص من هذه السيادة، كما تم التطرق إلى الأوضاع في السودان وتم تأكيد أهمية استمرار العمل المشترك بين مصر وإريتريا، في إطار مسار دول الجوار من أجل التوصل إلى حلول جادة للأزمة تفضي إلى وقف إطلاق النار، بما يضع حدًا للمعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب السوداني الشقيق، ويُلبي تطلعاته وآماله في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

حاصل ما تقدم، أكدّت زيارة « أفورقي» للقاهرة على عمق وقوة العلاقات الراسخة بين البلدين، وتوحيدّ وتنسيق الرؤى المشتركة بينهما، في ظل تفاقم التحديات وتصاعد التهديدات الإقليمية، التي لها تداعيات على البلدين والإقليم ككل، بما يجعل التعاون المشترك لمواجه واحتواء هذه التهديدات والتحديات مسؤولية مشتركة وضرورة مُلحّة.

أكدّت زيارة « أفورقي» للقاهرة على عمق وقوة العلاقات الراسخة بين البلدين، وتوحيدّ وتنسيق الرؤى المشتركة بينهما، في ظل تفاقم التحديات وتصاعد التهديدات الإقليمية، التي لها تداعيات على البلدين والإقليم ككل، بما يجعل التعاون المشترك لمواجه واحتواء هذه التهديدات والتحديات مسؤولية مشتركة وضرورة مُلحّة.

مؤشرات تشكل تحالف إقليمي جديد بين دول القرن الإفريقي ومصر

أسماء عادل - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد إقليم القرن الإفريقي تحولات نوعية تُعيد تشكيل ملامحه الجيوسياسية، حيث نجد أن التوازنات التي تمت بين دوله، لاسيما الصومال وإريتريا وإثيوبيا منذ يوليو 2018، لم تتسم بالقدرة على الصمود في وجه التحديات التي تواجه الإقليم، وهو ما اتضح جليًا في ردود أفعال دول القرن الإفريقي الساخطة حيال التحركات الإثيوبية التي انتهجتها مطلع عام 2024؛ إذ لم تراع مصالح دول الإقليم. وفي ظل هذه التحولات، يبرز التساؤل حول كيف اختلف السياق الذي كان سائد في عام 2018 عن السياق الراهن مطلع عام 2024، وما هي بوادر هندسة تحالف إقليمي جديد بين دول القرن الإفريقي بقيادة مصر؟

أولاً: مظاهر التحول في طبيعة التحالفات

نجد إن طبيعة التحالفات التي كانت سائدة بين دول القرن الإفريقي منذ عام 2018، قد طرأت عليها بعض مظاهر التغير، وهو ما يمكن تناوله، وذلك على النحو التالي:

1. نشأة التحالف الإثيوبي الإريتري الصومالي

سادت أجواء من التفاؤل بتولي آبي أحمد مقاليد السلطة في إثيوبيا عام 2018، حيث تبنى سياسة «تصفير المشاكل» مع دول الجوار، وهو ما تم ترجمته عمليًا بتأسيس تحالف ثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، تطوير البنية التحتية، تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التعاون الإقليمي. وقد تم انجاز جملة من المكاسب المشتركة خلال فترة التحالف الثلاثي، والتي يمكن طرحها، وذلك على النحو التالي:

- **المكاسب السياسية:** لا شك أنه بموجب التحالف بين إثيوبيا وإريتريا قد أنهي الجمود الذي شاب العلاقات بين البلدين، والذي استمر عقدين من الزمان، وهو ما تم اعتباره أنه بمثابة فرصة لدفع جهود البلدين نحو تعزيز التعاون والاستقرار بين دول الإقليم. كما أسفر التعاون بين إثيوبيا والصومال عن دعم رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لمقاربة الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، والتي كانت تقوم على تقوية سلطة المركز في مقابل اضعاف سلطة الولايات الفيدرالية.
- **المكاسب العسكرية:** نجد أنه قد تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري بين إثيوبيا وإريتريا والصومال منذ عام 2018، والتي تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي، ومكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وحماية المصالح المشتركة للدول الثلاث. وقد شملت الاتفاقيات التي تم ابرامها بين الدول الثلاث، اتفاقية التعاون العسكري بين إثيوبيا وإريتريا التي تضمنت الاتفاقية بعد توقيعها 2018، إنهاء حالة الحرب بين الدولتين، وفتح الحدود المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون في مكافحة الإرهاب. وكذلك اتفاقية التعاون العسكري بين إثيوبيا والصومال: تضمنت الاتفاقية التي تم ابرامها 2020، تدريب القوات الصومالية من قبل إثيوبيا، وتقديم المساعدة العسكرية للصومال في مكافحة حركة الشباب المجاهدين. كما جاءت اتفاقية التعاون العسكري بين إريتريا والصومال التي تم توقيعها 2023 لتتضمن تبادل

فعلى الرغم من المزايا التي يُقدمها قانون أجوا، إلا أنه من المنتظر أن يتم انتهاء العمل به بحلول شهر سبتمبر من عام 2025، مما دفع الدول الأفريقية المستفيدة إلى محاولة الضغط لتمديد العمل به حتى عام 2035، وتوسيع مجالات الاستفادة منه، وقوفًا على رغبة واشنطن في تعزيز التعاون التجاري مع أفريقيا،

الخبرات العسكرية بين الدولتين، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتأمين البحر الأحمر.

- **التعاون الاقتصادي:** تم توقيع عدد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي، والتي تهدف لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الدول الثلاث، وتطوير البنية التحتية الإقليمية، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وكذلك التعاون في مجال الأمن الغذائي.

2. بوادر تفكك التحالف الثلاثي

اتسم السياق الراهن بتصدع التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، حيث انتهجت إثيوبيا سياسة تتسم بالانتهازية بتوقيعها مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي في يناير 2024، ونجد أن أهم بنود التي تضمنها مذكرة التفاهم تتمحور حول تخصيص إثيوبيا منطقة ساحلية على ساحل أرض الصومال بمساحة 90 كيلومترًا مربعًا لاستخدامها كميناء تجاري وقاعدة بحرية، واستئجار إثيوبيا لميناء بربرة الواقع على ضفاف خليج عدن، وإنشاء خط سكة حديد يربط بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال، وإنشاء خط أنابيب نفط يربط بين إثيوبيا وميناء بربرة. وقد اثارت تلك الخطوة غضب دول القرن الإفريقي، ويمكن استعراض أسباب غضب دول القرن الإفريقي، وذلك على النحو التالي:

- **انتهاك الاتفاقية لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية:** اعتبرت الحكومة الصومالية مذكرة التفاهم بإنها غير قانونية، وتعد انتهاكًا لسيادتها على إقليم أرض الصومال.
- **مخاوف من زعزعة استقرار المنطقة:** يخشى البعض من أن تؤدي الاتفاقية إلى زعزعة استقرار المنطقة، خاصةً في ظل عدم الاستقرار السياسي في إقليم أرض الصومال.
- **تأثير الاتفاقية على المصالح الإقليمية:** تخشى بعض الدول من أن تؤثر الاتفاقية على مصالحها الإقليمية، خاصةً في مجال التجارة والملاحة البحرية.

تصدع التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، حيث انتهجت إثيوبيا سياسة تتسم بالانتهازية بتوقيعها مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي في يناير 2024، ونجد أن أهم بنود التي تضمنها مذكرة التفاهم تتمحور حول تخصيص إثيوبيا منطقة ساحلية على ساحل أرض الصومال بمساحة 90 كيلومترًا مربعًا لاستخدامها كميناء تجاري وقاعدة بحرية، واستئجار إثيوبيا لميناء بربرة الواقع على ضفاف خليج عدن، وإنشاء خط سكة حديد يربط بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال، وإنشاء خط أنابيب نفط يربط بين إثيوبيا وميناء بربرة. وقد اثارت تلك الخطوة غضب دول القرن الإفريقي.

ثانياً: دوافع هندسة تحالف إقليمي جديد

لا شك أن التحركات الإثيوبية الانتهازية الأخيرة بتعزيز تقاربها مع أرض الصومال، دفعت دول القرن الإفريقي لتعزيز التقارب مع مصر، وهو ما يعنى أن هناك بوادر لهندسة تحالف إقليمي جديد بين مصر والصومال وإريتريا، وهو ما يُمكن رصده من خلال عدد من المؤشرات، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

1. التقارب المصري- الصومالي

تم اتخاذ خطوات هامة في سبيل تعزيز التقارب بين مصر والصومال، وهو ما اتضح في الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود لمصر في العشرين من يناير 2024، وساهمت هذه الزيارة في تبادل الآراء حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الاتفاق الإثيوبي مع اقليم أرض الصومال؛ إذ حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من المساس بمصالح الصومال، كما شددت القيادة المصرية على الدعم المصري لسيادة ووحدة الأراضي الصومالية. وفى هذا الصدد، يُمكن طرح تساؤل بشأن ما هي مصالح الصومال في تعزيز التقارب مع مصر في الوقت الراهن، وهو ما يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إمكانية حصول الصومال على دعم القيادة السياسية المصرية في عدد من المجالات، وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

- **الدعم العسكري:** تواجه الصومال تهديدات أمنية، ويمكن أن يساهم التقارب الصومالي مع مصر الحصول على دعم عسكري لمواجهة تهديد حركة الشباب الإرهابية، وكذلك التنسيق مع مصر لتامين السواحل من ظاهرة القرصنة.
- **تعزيز العلاقات التجارية:** ترغب الصومال في تنمية علاقاتها التجارية مع مصر، خاصة في مجال الواردات من المواد الغذائية، كما تسعى الصومال إلى جذب الاستثمارات المصرية في مختلف المجالات.
- **إعادة إعمار البلاد:** تحتاج الصومال إلى إعادة إعمار البنية التحتية بعد عقود من الصراع.
- **التعاون في مجال الطاقة:** تسعى الصومال إلى الاستفادة من خبرات مصر في مجال الطاقة.

1. التقارب المصري- الإريتري

اتضح للقيادة السياسية في إريتريا أن إثيوبيا ننتهج سياسة ليست في صالح إريتريا، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال رفض اريتريا اتفاق "بريتوريا" الذي وقعته إثيوبيا مع جبهة التيجراى في نوفمبر 2022 لوقف الحرب، حيث تم استبعاد اريتريا من الانخراط في هذا الاتفاق، على الرغم من الدعم الإريتري للحرب الاثيوبية ضد جبهة التيجراى، بالإضافة إلى قيام إثيوبيا بتوقيع اتفاقية مع إقليم أرض الصومال، والذى ترجمته اريتريا باعتباره أنه لن يأتي فقط على حساب موانئها التي تستخدمها إثيوبيا في عملية التصدير، «مصوع" و"عصب»، بل أيضا، وهذا هو الأهم، تخشى

حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من المساس بمصالح الصومال، كما شددت القيادة المصرية على الدعم المصري لسيادة ووحدة الأراضي الصومالية. وفى هذا الصدد، يُمكن طرح تساؤل بشأن ما هي مصالح الصومال في تعزيز التقارب مع مصر في الوقت الراهن، وهو ما يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إمكانية حصول الصومال على دعم القيادة السياسية المصرية في عدد من المجالات.

من إمكانية قيام آبي أحمد بمحاولة الاستيلاء على ميناء "عصب" في ظل طموحاته التوسعية.

ومن هذا المنطلق، نجد أن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي لمصر في الرابع والعشرين من فبراير 2024، ساهمت في تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث التعاون في مختلف المجالات، وفى هذا الصدد، يُمكن طرح تساؤل بشأن ما هي مصالح إريتريا في تعزيز التقارب مع مصر في الوقت الراهن، وهو ما يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إمكانية حصول إريتريا على دعم القيادة السياسية المصرية في عدد من المجالات، **وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:**

- **مكافحة الإرهاب:** تواجه إريتريا تهديدًا من الجماعات الإرهابية في المنطقة، مثل حركة الشباب المجاهدين.
- **أمن البحر الأحمر:** تسعى إريتريا إلى تأمين خطوطها الملاحية في البحر الأحمر.
- **التجارة:** ترغب إريتريا في تنمية علاقاتها التجارية مع مصر، خاصة في مجال الصادرات الزراعية، كما تسعى إريتريا إلى جذب الاستثمارات المصرية في مختلف المجالات.
- **تطوير ميناء عصب:** ترغب إريتريا في تطوير ميناء عصب ليصبح مركزًا تجاريًا إقليميًا.
- **الربط الكهربائي:** تسعى إريتريا إلى الربط مع الشبكة الكهربائية المصرية.

2. موقف جيبوتي

أعربت جيبوتي عن استيائها من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين إثيوبيا وأرض الصومال مطلع العام الحالي، على اعتبار أن هذه المذكرة تُمثل انتهاكًا لسيادة الصومال، كما يمكن أن تؤدى مذكرة التفاهم إلى زعزعة استقرار المنطقة. ونجد أن جيبوتي قد اتخذت عدد من التحركات بإصدار بيانًا رسميًا للتنديد فيه بمذكرة التفاهم، واستدعاء سفيرها لدى إثيوبيا، وكذلك مطالبة المجتمع الدولي بإدانة مذكرة التفاهم. ويمكن القول إن اعتماد إثيوبيا على موانى جيبوتي في تجارتها مع العالم الخارجي باعتبارها دولة حبيسة، ولا شك أن استخدام إثيوبيا موانى أخرى مثل ميناء بربرة في أرض الصومال، سيكون له تداعيات سلبية على جيبوتي، من حيث تراجع فقدان جيبوتي لنفوذها كمركز تجاري إقليمي، وتراجع إيرادات ميناء دوراليه، بالإضافة إلى التداعيات الاجتماعية المتمثلة في فقدان الوظائف في القطاعات المرتبطة بالتجارة.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول إن جيبوتي لن تعارض نشأة تحالف إقليمي جديد بقيادة مصر لاحتواء التحركات الإثيوبية الانتهازية في إقليم القرن الإفريقي. ويمكن ترجمة ذلك من خلال زيادة كثافة الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين، لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفى الختام، يمكن القول إن هناك فرصة لتعزيز التحالف بين دول القرن الإفريقي بقيادة مصر، على اعتبار أن السياسة الخارجية المصرية حيال دول القرن الإفريقي ترتكز على عدد من المبادئ والتي تتمحور حول الاحترام المتبادل وحسن الجوار، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حل النزاعات بالطرق السلمية. ويمكن لمصر أن تقوم بتنشيط دورها في إقليم القرن الإفريقي من خلال توظيف أدواتها المتنوعة، لاسيما الدبلوماسية النشطة لحل الصراعات، وتقديم المساعدات التنموية في مختلف المجالات، والتعاون العسكري لرفع كفاءة الهياكل الأمنية لدول القرن الإفريقي لمواجهة التهديدات الإرهابية.

سياق ومآلات التقارب
السوداني الإيراني

عبد المنعم علي - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ظهرت هناك تحولات نوعية في العلاقات السودانية الإيرانية بداية منذ النصف الثاني من عام 2023 على خلفية اللقاء الثنائي الذي جمع «على الصادق» وزير الخارجية السوداني ونظيره الإيراني «حسين أمير عبداللهيان» تمّخض عنها الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وانتهاج مسار التطبيع. ولعل مسار التطبيع وإعادة استئناف العلاقات الثنائية بين البلدين قد حظى بزخم غير مسبوق منذ بدايات عام 2024؛ استنادًا لدبلوماسية اللقاءات التي حدثت خلال الفترة القليلة الماضية؛ والتي تجلت في زيارة «على الصادق» وزير الخارجية السوداني إلى إيران في الخامس من فبراير 2024 كأول زيارة رسمية منذ قطع العلاقات بين الخرطوم وطهران على مدار السبع سنوات الماضي، سبقها لقاء جمع «الصادق» بالنائب الأول للرئيس الإيراني «محمد مخبر» على هامش مشاركتهما في قمة دول عدم الانحياز التي استضافتها أوغندا في العشرين من يناير 2024.

وقد أفرزت هذه التطورات حالة من التبدلات السياسية والأمنية في المشهد السوداني مع انتهاء قطعية دبلوماسية دامت لنحو سبع سنوات؛ إثر اتخاذ قرار من حكومة الإنقاذ – عهد البشير- بإغلاق كافة المؤسسات الثقافية الإيرانية وطرد الدبلوماسيين من الخرطوم.

أهداف متقاطعة

إن قرار استئناف العلاقات السودانية الإيرانية يأتي تزامنًا مع انفراجة العلاقات الإيرانية العربية بصورة عامة؛ حيث أن التحركات الدبلوماسية السودانية منذ عام 2023 تأتي للتماشي مع كسر حاجز التصعيد الإيراني العربي بصورة عامة والخليج على وجه الخصوص، وفي مقدمتها إعادة تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية في مارس 2023، وكذلك مسارات التهدئة المختلفة التي تتبناها إيران تجاه الأقطاب المؤثرة إقليميًا وفي مقدمتها مصر، الأمر الذي أتاح هامش من التقارب السوداني الإيراني.

وبالنظر إلى إعادة استئناف العلاقات السودانية الإيرانية؛ يأتي ناجمًا بالأساس عن جملة أهداف لكلاهما، يسعى كل طرف لتوظيف هذا التقارب لتحقيق مصالح تكتيكية واستراتيجية، ويمكن توضيح ذلك في التالي:

- **تعزيز القدرات القتالية للقوات المسلحة السودانية:** يشهد الجيش السوداني في الوقت الراهن تغييرًا في استراتيجيته العسكرية تبدّلت من حالة الدفاع عن النفس إلى الهجوم الموسع على أماكن تواجد قوات الدعم السريع، مما حقّق له السيطرة على أم درمان التي قام «البرهان» بزيارتها في السادس عشر من فبراير 2024، ويأتي ذلك بعدما حقق الجيش السوداني تقدمًا داخل عدة مواقع للدعم السريع، مستخدمًا وفقًا لما توارد من تقارير تحليلية في هذا الشأن؛ الطائرات المسيرة من طراز «مهاجر6» إيرانية الصنع داخل قاعدة وادي سيدنا الجوية الواقعة شمال الخرطوم.
- **ولعل هذا الأمر يساعد بصورة كبيرة في تحقيق واستعادة التوازن العسكري داخل السودان خاصة في ضوء استنزاف موارده وإمكانياته عقب عشرة أشهر من الصراع المسلح ضد قوات الدعم السريع،** بل والمضي قدمًا في بنك الأهداف التي وضعتها الجيش السوداني والتي يأتي في مقدمتها حسم الصراع الداخلي عسكريًا من خلال إحداث تطوّر تكتيكي لمسار العمليات الميدانية، يليه مرحلة التفاوض وإجراء المحادثات

> **قرار استئناف العلاقات السودانية الإيرانية يأتي تزامنًا مع انفراجة العلاقات الإيرانية العربية بصورة عامة؛ حيث أن التحركات الدبلوماسية السودانية منذ عام 2023 تأتي للتماشي مع كسر حاجز التصعيد الإيراني العربي بصورة عامة والخليج على وجه الخصوص، وفي مقدمتها إعادة تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية في مارس 2023.**

السياسية مع المكونات السودانية المختلفة دون وجود للدعم السريع في ترتيبات المستقبل السوداني.

- **توازن العلاقات الخارجية:** من بين أهداف الجيش السوداني العمل على إحداث توازن في معادلة الضغوطات الخارجية سواء تلك النابعة من منظمة «الإيجاد» التي سبق وأن أعلن السودان تعليق عضويته بها في العشرين من يناير 2024، أو تلك الناجمة عن التوترات السودانية الإماراتية التي بلغت ذروة تصاعدها في العاشر من ديسمبر 2023 إثر إعلان الخارجية السودانية 15 دبلوماسيًا إماراتيًا بمثابة أشخاص غير مرغوب فيهم، وما قابلها من إجراءات مماثلة من أبوظبي التي قامت بدروها بطرد الملحق العسكري السوداني واثنين من الدبلوماسيين في ذات الشهر. ليس هذا فحسب بل إن التدخلات الأمريكية والإملاءات الخاصة بدعم قوى الحرية والتغير يتطلب معها قدرة سياسة لدى الجيش السوداني في المناورة وتخفيف هذه الضغوط عبر خلق توازن من خلال إيران للسعي لاجتذاب تأييد كل من روسيا والصين، الأمر الذي يساعد في إذكاء سياسة الاستقطاب والمحاور الداخلية.
- **استباق التواجد وخلق موطئ قدام:** واحدة من بين أهداف إيران نحو تنشيط التقارب مع السودان يتمثل في رؤيتها الجيوسياسية الاستراتيجية للسودان بحكم الجغرافيا السياسية، وما تتطلع إليه إيران من بناء قاعدة عسكرية لها على سواحل البحر الأحمر، تكون بمثابة نقطة انطلاق متقدمة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية على البحر الأحمر، وتُشكل من خلالها ومن اليمن نقطة تقويض للتحركات الأمريكية الإسرائيلية في البحر الأحمر، وتخفيف الضغط على الحوثيين داخل اليمن بصورة عامة.

واحدة من بين أهداف إيران نحو تنشيط التقارب مع السودان يتمثل في رؤيتها الجيوسياسية الاستراتيجية للسودان بحكم الجغرافيا السياسية، وما تتطلع إليه إيران من بناء قاعدة عسكرية لها على سواحل البحر الأحمر، تكون بمثابة نقطة انطلاق متقدمة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية على البحر الأحمر

أبعاد محتملة

يحمل التقارب السوداني الإيراني أبعاداً متعددة يحتمل أن تعبر عن نفسها بوضوح في المرحلة القادمة والتي تشمل:

- **تراجع التطبيع السوداني الإسرائيلي:** بالرغم من أن «سودان ما بعد البشير» قد اتخذت خطوات نحو التطبيع مع إسرائيل منذ فبراير 2023 مثلما هو الحال بالنسبة لإلغاء لقانون يعود لعام 1958 ينص على عدم الاعتراف بإسرائيل، وصولاً لاستقبال رئيس مجلس السيادة السوداني لوزير الخارجية الإسرائيلي «إيلي كوهين» في الثاني من فبراير 2023، وجميعها عوامل

تستهدف من خلال إسرائيل والسودان لإحراز تقدم على صعيد العلاقات الدبلوماسية تمهيدًا لترقية العلاقات لمستويات اقتصادية وأمنية، ولكن لم يحدث منذ ذلك الوقت إحراز تقدم يُذكر في هذا الملف، وبالنظر إلى ما تضمنه حديث الرئيس الإيراني مع وزير الخارجية السوداني والتي منها رفض أن يكون «الكيان الصهيوني صديقًا للدول الإسلامية»؛ ولعل هذا الأمر يُنذر بإغلاق ملف التطبيع بصورة كلية.

- **العدول عن قرار رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب:** في ضوء تصدع العلاقات الأمريكية الإيرانية وتماشيًا مع الانفتاح السوداني الإيراني؛ فإنه من المرجح أن تُعيد أمريكا إدراج السودان مرة أخرى على قائمة الدول « غير المتعاونة» في مكافحة الإرهاب، بعدما خاض السودان شوطًا هامًا في هذا الملف ونجحت في رفع السودان بشكل كامل من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي سبق وأن تم وضعها عليها عام 1993؛ وذلك بعدما خلت القائمة المُحدثة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث عشر من شهر مايو 2020 من اسم السودان في عهد الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب».
- **تبني استراتيجية الهجوم المضاد:** واحدة من بين أبعاد التعاون السوداني الإيراني وما تمخّض عنها من حصوله على أسلحة إيرانية؛ هو مزيد من التدخل الإقليمي والدولي في المعادلة السودانية وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي والعسكري لقوات الدعم السريع، كأحد أوراق اللعبة، بما يؤثر على مسار الحرب ويكرس تمددها وتوسيع نطاقها على مساحات أوسع في ولايات مختلفة من السودان، مثلما حدث في مطلع فبراير 2024 بإعلان الدعم السريع سيطرته على مقر قيادة الجيش السوداني في مدينة زالنجي عاصمة ولاية دارفور، وسبقها السيطرة على مقر الفرقة 16 في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور.
- **تعثر المفاوضات المباشرة:** في إطار التأزم في علاقات البحرين وإيران، وفي ضوء استضافة البحرين لجولة محادثات «غير معلنه» في المنامة بين الفريق أول «شمس الدين الكباشي» نائب قائد الجيش السوداني وبين الفريق» عبد الرحيم حمدان» نائب قائد قوات الدعم السريع مطلع يناير 2024 استكمالاً وبناءً على ما تم التوصل إليه في محادثات جدة وبمشاركة أطراف إقليمية، ومع تزايد وتيرة التقارب الإيراني السوداني؛ فقد أدت إلى توقف تلك المفاوضات وهذا يفتح بشكل كبير المواجهات العسكرية وعرقلة أي مساعي لاحتواء هذا الصراع.

وفي التقدير؛ فإن التقارب السوداني الإيراني قد يزيد من تمكين الجيش السوداني في عملياته العسكرية ضد قوات الدعم السريع؛ ولكنه على ناحية أخرى سيزيد بشكل كبير من الضغوطات الأمريكية الأوروبية على الجيش السوداني، مما يُنذر باستمرارية التصعيد الميداني مع مزيد من دعم قوات الدعم السريع، علاوة على تذكية الصراع الأوسع بين أمريكا وإسرائيل من ناحية ضد مناطق تواجد إيران في الدول المطلة على البحر الأحمر.

أي دور للزغاوة في الصراع **في السودان؟**

صلاح خليل - خبير بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تباينت مواقف حركات دارفور المسلحة حيال الحرب الدائرة حاليا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فمن جهة تخلت حركات العدل والمساواة بقيادة الدكتور جبريل، وتحرير السودان برئاسة منى أركو مناوى، وتحرير السودان جناح مصطفى تمبور، عن الحياد واتخذت قرار جماعيا بانحيازهم للجيش السودانى.

تباينت مواقف حركات دارفور المسلحة حيال الحرب الدائرة حاليا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فمن جهة تخلت حركات العدل والمساواة بقيادة الدكتور جبريل، وتحرير السودان برئاسة منى أركو مناوى، وتحرير السودان جناح مصطفى تمبور، عن الحياد واتخذت قرار جماعيا بانحيازهم للجيش السودانى.

لكن بالمقابل اتخذت بعض الحركات الأخرى موقفا وداعما للدعم السريع التقارب الذي أقامه نائب قائد الدعم السريع عبد الرحيم دقلو، وحركة تجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر حجر وحركة جيش تحرير السودان المجلس الانتقالي برئاسة الهادي إدريس، وحركة جيش تحرير السودان التحالف السوداني بقيادة حافظ عبد النبي.

وعلى الرغم من إعلان حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان، موقف الدعم الجيش من بداية الأزمة دون الإفصاح عن ذلك، إلا أن الحركتين عبر بيان لهم اتهمت فيه الدعم السريع بتنفيذ عمليات تطهير عرقي ونهب واغتصاب وحرق قرى، واحتلال المنازل واختطاف النساء. وأدانت الممارسات والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتي تعتبر أعمالا معادية للوطن والمواطن، وهذا قد أخرجها من دائرة الحياد، بل إن هذه الحركات أعلنت رفض الانتهاكات التي تقوم بها هذه الدعم السريع بل وأعلنت مقاومتها الشديدة لهذه الانتهاكات.

ولا ننسى أن هذه الأسباب نفسها هي التي دفعت الحركتين فى حمل السلاح منذ عام 2003، ضد المجموعات المسلحة المدعومة من نظام البشير التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية ضد القبائل غير العربية في دارفور. وقد كانت هذه الخلفية التاريخية سبباً في أن تلاقي تلك التصريحات صدى كبيرا لدى المواطنين في إقليم دارفور للاعتبارات تتعلق بالتهميش الكبير الذي تعاني منه جميع ولايات إقليم دارفور والذي كان من بين المسببات الجذرية لتفجر العديد من حوادث العنف في الإقليم حتى قبل اندلاع المواجهات بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في شهر ابريل من عام 2023.

ومن بين الجماعات الأفريقية الرئيسية في إقليم دارفور والتي ننتشر فروعها على الجانب الآخر من الحدود في شرق تشاد تظهر جماعة الزغاوة كأحد الفاعلين الرئيسيين في الإقليم والممثلة بعدد من الحركات المسلحة المؤثرة أبرزها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان.

من بين الجماعات الأفريقية الرئيسية في إقليم دارفور والتي ننتشر فروعها على الجانب الآخر من الحدود في شرق تشاد تظهر جماعة الزغاوة كأحد الفاعلين الرئيسيين في الإقليم والممثلة بعدد من الحركات المسلحة المؤثرة أبرزها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان

ونتيجة لانقسام الزغاوة بين السودان وتشاد، ونتيجة لانتماء النخبة التشادية الحاكمة للزغاوة منذ تولي إدريس ديبي الحكم مطلع التسعينيات وحتى الوقت الراهن في ظل تولي محمد إدريس ديبي مسؤولية رئاسة البلاد بصورة انتقالية، تبدو حسابات الزغاوة في السودان أكثر تعقيداً بما يدفعها للتأني وتجنب تبني مواقف حدية، في ظل كونها المستفيد الأبرز من السلام وأحد أكبر المتضررين من استمرار الصراع.

ففي السودان، تخشى جماعة الزغاوة تمدد الدعم السريع بما يعيد للأذهان مشاهد الحرب الأهلية في دارفور وما تكبدته الزغاوة وغيرها من الجماعات الأفريقية من خسائر بشرية ومادية هائلة، وهو ما دفع الزغاوة لدعم القوات المسلحة ضد قوات الدعم السريع المشكلة من القبائل العربية في دافور. ويظهر دعم الزغاوة للجيش ليخلق حالة من التوازن النسبي، وربما يضمن لقوات الحركات المسلحة فى دارفور مستقبل تأمين الحدود السودانية التشادية، بالإضافة إلى سعي الزغاوة لتجنب تجدد نشوب الصراعات القبلية التي قد تقع بين المكونات الإفريقية والعربية على الموارد الطبيعية.

لكن في المقابل، تخشى جماعة الزغاوة من ان دولة ان السودان بعد التعافي من الحرب، قد تذهب إلى معاقبة تشاد فى لتدخله في الشؤون السودانية، ووقوفه واستخدام أراضيه مثل مطار «أم جرس» لمناصرة الدعم السريع، مثل الإطاحة بسلطة الزغاوة فى تشاد، وهو ما تعتبره الجماعة مصدراً للضرر بمصالحها. ففي دولة مثل تشاد تضم أكثر من 200 إثنية، ومع تنامي التوترات الداخلية بين الحكم الانتقالي والمعارضة الإثنية والسياسية، ستجد الحركات الدارفورية المسلحة المنتمية لجماعة الزغاوة نفسها امام مطالبات بالدخول فى الصراع لمساندة السلطة الحاكمة فى حالة حدوث أى صراعات داخلية مهدد للنظام السياسي فى تشاد، وذلك بحشد كافة الأدوات الممكنة ومن بينها إعادة النظر في إمكانية التقارب مع الميليشيات التابعة للقبائل العربية المرتبطة بقوات الدعم السريع كأحد مصادر الدعم المحتمل لنظام الحكم في تشاد الذي تقوده الزغاوة. ويتمتع هذا التقارب المحتمل في تشاد بسابقة تتمثل فيما تم إقراره عام 2017 من خطة للجيش التشادى مفادها اعطاء حصة للقبائل العربية فى شرق تشاد من التمثيل فى الجيش ولكن سرعان ما تراجع الرئيس ديبي عن تنفيذها.

بهذا الوضع المعقد تتجلى أزمة الزغاوة، فعلى الرغم من أن الزغاوة أقلية في السودان وكذلك في تشاد إلا أن تأثيرهم فى السلطة كبير في السودان عبر الموقع المركزي من تفاعلات دارفور وعبر التحالف مع القوات المسلحة، وكذلك في وتشاد عبر احتكار السلطة لأكثر من ثلاثة عقود، سمحت للجماعة بأن تعزز من قدراتها عبر التوسع في تعليم أبنائها، وأصبحت تمتلك نخبة سياسية واقتصادية واجتماعية مؤثرة فى البلدين.

وثمة سببا أخر يتعلق بدوافع الدعم السريع في المرحلة المقبلة، والتي توجه الخطط العسكرية لقوات الدعم السريع باتجاه التركيز على غزو ولايات دارفور الخمسة، مما يعنى ضمناً فقدان الحركات المسلحة فى دارفور القوة والتأثير فى الإقليم برمته، خاصة مع التراجع الذي تشهده قوات الدعم السريع في الخرطوم.

خلاصة القول، ستظل الحركات المسلحة لأثنية الزغاوة، لاعباً مؤثرا فى السلطة المركزية فى الدولتين، وتعمل الزغاوة على مجلس شورى يختار بعناية من النخبة السياسية ورجال الإدارة الأهلية لهندسة تفاعلات الإثنية بين السودان وتشاد، لاسيما خلال العقود الماضية التى سيطرت فيها على السلطة فى تشاد دفعتها إلى بؤرة رؤاها فى عملية الاحتفاظ على هذه المكاسب دون التنازل منها. ومع وضع الجماعة المعقد، يمكن التعويل عليها كأحد اللاعبين الرئيسيين في محاولات استعادة المسار السلمي وإنهاء الصراع وتجنب تحوله إلى صراع إقليمي ممتد ينتقل من السودان إلى تشاد.

اتجاهات التنافس
الروسي الأوروبي في السودان

هنا رامي - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد العلاقات الروسية الأوروبية في الآونة الأخيرة تنافساً متصاعداً، ويرجع ذلك لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي كان لها أثر بارز في تصاعد حدة توتر العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، في ظل اتجاه الاتحاد الأوروبي لفرض العقوبات على روسيا، والتي شملت الحظر من السفر وتجميد الأموال. ومنذ بداية الحرب صعّدت روسيا من لهجتها ضد الاتحاد الأوروبي، إذ قامت بطرد دبلوماسيين أوربيين من موسكو، في تطور وُصف بأنه يضفي مزيدا من التعقيد على مستقبل العلاقات بين الجانبين. وتأتي هذه الخطوات في ظل التحالف الاستراتيجي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وهو ما يجعلها أحد الأطراف الضاغطة على روسيا بتوظيف ملف الحريات وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، واستخدام تلك الملفات كأوراق ضغط على الكرملين.

ومع اتباع أوروبا نهج العقوبات الاقتصادية التي تزيد من متاعب الاقتصاد الروسي، تشهد العلاقة بين الجانبين تصعيدا متناميا، عبّرت عنه بشكل مباشر تصريحات وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، عندما هدد بقطع العلاقات حال فُرضت عقوبات اقتصادية مؤلمة على موسكو. اذ تنظر موسكو إلى تمسك أوروبا بنهج العقوبات الاقتصادية على أنه نهج عدواني يشكل تهديدا لحق الشعب الروسي في التنمية ويستهدف عرقلة فرص التنمية وصولا إلى زعزعة الوضع الداخلي. مما يجعل الحوار بين الجانبين قد وصل الى طريق مسدود.

وعلى المستوى الأفريقي، تعددت مظاهر التباين بين روسيا وأوروبا في منطقة الساحل الأفريقي التي تحولت إلى ساحة جديدة للتنافس على النفوذ والهيمنة بين روسيا وفرنسا، وذلك في ضوء الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. وقد بدأت المنطقة تشهد تحركات عدة من جانب روسيا والقوى الأوروبية خلال الفترة الماضية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بهدف تحقيق المزيد من المكاسب الاستراتيجية التي تعزز حضورهما في المنطقة الغنية بالموارد والثروات الطبيعية.

فبالنسبة لفرنسا، فإنها تنظر إلى منطقة الساحل باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لها نظرًا لماضيها الاستعماري هناك، خاصة مع اعتماد باريس على المنطقة كحائط صد فيما يتعلق بمواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها القارة الأوروبية، لا سيما أن الساحل من المناطق الأساسية لمواجهة انتشار التنظيمات الإرهابية، ومن أهم ساحات مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

وفي المقابل، تظهر رغبة روسيا في إعادة تأكيد دورها كقوة عظمى من خلال بوابة أفريقيا، مما يمكّن موسكو من نسج علاقات جيدة مع دول المنطقة بما يضمن الحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي في مواجهة العقوبات الغربية وتحديداً الأمريكية، إضافة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة من أجل الوصول للموارد والثروات الأفريقية، نظرًا لحاجة موسكو الحيوية إلى تأسيس تحالفات تجارية مع الدول الأفريقية.

وتدرك موسكو ضرورة السعي نحو إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية من جديد بهدف تعزيز النفوذ الروسي على حساب تقليص النفوذ الفرنسي. ومن هنا، تركز التحركات الروسية في الساحل على تناقضات السياسة الفرنسية في المنطقة بهدف كسب المزيد من الحلفاء الإقليميين الجدد وتعظيم المصالح الاستراتيجية. وتعتمد موسكو في ذلك على عدد من الأدوات من أبرزها تطوير العلاقات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مع دول الساحل، ودعم التيارات السياسية المناهضة للوجود العسكري الفرنسي في المنطقة.

وبعيداً عن التشابكات الروسية الأوروبية في كل من أوكرانيا والساحل الأفريقي، تبدو السودان في الوقت الراهن واحدة من أبرز ساحات التنافس بين الجانبين نتيجة لموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر الذى يعد من اكثر الممرات الملاحة الدولية ازدحاماً في العالم، بجانب امتلاك السودان احتياطات غنية من الذهب و الموارد الطبيعية التي جعلته مطمع للعديد من تلك القوى الدولية، الأمر الذي تسبب في تأجيج حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تشهدها السودان منذ ابريل 2023، والتي كان لها عواقب وخيمة سواء على دول الجوار المباشر للسودان او على الساحة الدولية او داخل الدولة نفسها. ويمكن تناول مواقف القوى الدولية الفاعلة تجاه الأزمة السودانية من خلال إلقاء الضوء على جملة من المرتكزات الرئيسية المحددة لموقف كل منهما

أولاً: المصالح والمواقف الروسية في السودان

بعد عقود من ابتعاد روسيا عن القارة الأفريقية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، بدأت في تغير

استراتيجيتها تدريجياً، وتستجمع قواتها للتواجد الأكثر في افريقيا سواء من خلال التمثيل الدبلوماسي او عن طريق الحضور العسكري. ففي عام 2017، توسعت فاجنر في أفريقيا حيث بات المرتزقة التابعون لها لاعب محوري في عدد من البلدان المتضررة من الصراعات مثل ليبيا، وموزمبيق، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي. ومنذ سقوط البشير في ابريل 2019 وطدت فاجنر شراكتها مع قائد قوات الدعم السريع من أجل تعزيز أهداف موسكو السياسية والعسكرية والاقتصادية في السودان من خلال منح الأولوية لمصالح روسيا الأساسية في السودان، والتي تشمل:

1. تعدين الذهب:

تعد السودان ثالث أكبر منتِج للذهب في قارة أفريقيا، كما يعوّل السودان على هذا المعدن كمورد رئيس للنقد الأجنبي بعد خسارته ثلاثة أرباع عائداته النفطية، إثر انفصال جنوب السودان في عام 2011، وفقدان 80 في المئة من موارد النقد الأجنبي. ويعد معدن الذهب أحد محفزات روسيا لتحصين اقتصادها ضد العقوبات الغربية التي تم فرضها بعد العملية العسكرية في أوكرانيا، لاسيما كان نشاط مجموعة فاجنر يتركز على المناطق الغنية بالذهب. فقد واجهت فاجنر اتهامات من الجانب الأوروبي بنهب ثروة السودان الهائلة من الذهب، باتباعها طرقاً غير قانونية، فضلاً عن ممارستها أنشطة تدريبية في مجال الأمن. بالإضافة الى ذلك، وزارة الخزانة الامريكية في مايو 2023 فرضت عقوبات على شركتين لعملهما كواجهة لأنشطة تعدين لصالح فاجنر.

2. تعزيز الوجود العسكري الاستراتيجي

لطالما رغبت روسيا في الوصول إلى البحر الأحمر، حيث يعد من ابرز ممرات الملاحة الدولية التي لها بالغ الأثر في تجارة النفط، والمواد الخام، و مختلف المنتجات الزراعية و الصناعية. ففي أواخر عام 2020، بناءاً على اتفاق جرى بين موسكو والخرطوم في إطار زيارة قام بها الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى موسكو في 2017، وقع من خلالها الطرفان على اتفاقيات تعاون في مجال التدريب العسكري ودخول سفن حربية إلى موانئ البلدين. وقد وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إنشاء هذه القاعدة في نوفمبر 2020، وبالفعل تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري فني بين الجانبين لإنشاء قاعدة لوجستية روسية في بورتسودان على ساحل البحر الأحمر لاستضافة سفنها الحربية. ولكن توقفت الحكومة الانتقالية السودانية في إنشاء القاعدة البحرية في أبريل 2021، ويرجع ذلك إلى الضغوط الأمريكية.

فقد عارضت واشنطن بشكل صريح في أواخر ديسمبر 2022 الحضور العسكري الروسي في السودان بتحذير من السفير الأمريكي في السودان من عواقب إنشاء قاعدة عسكرية روسية على ساحل البحر الأحمر، مشيراً على ان هذه الخطوة ستعزل السودان عن المجتمع الدولي، بالإضافة الى القلق الأوروبي خشية انشاء هذه القاعدة العسكرية ان تهدد على مصالحهم في منطقة البحر الأحمر.

ثانياً: المصالح والموقف الأوروبية في السودان

في الواقع يعد المشهد الدولي في السودان أعقد مما يبدو. فعلى الرغم من عدم وجود تدخل سافر، إلا أن المصالح الدولية متباينة للغاية، ما قد يؤثر على إطالة أمد الصراع. فأوروبا ترغب باستقرار السودان، فأي صراع جديد في القارة السمراء سيعني تدفق المزيد من اللاجئين عن طريق البحر المتوسط إليها. وعلى الرغم من مصلحة أوروبا في استقرار السودان، إلا أنها لا تريد لهذا الاستقرار أن يتم على حساب قوات الدعم السريع. فهناك علاقات معلنة وسرية بين الاستخبارات الأوروبية وبين حميدتي، بل وتهدف لدعمه في ضبط الحدود، ومنع دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى السودان ولاحقاً إلى أوروبا، خاصةً في ظل مرونة قواته في التعامل مع ضبط الحدود، خاصةً مع إيطاليا التي وجه لها الشكر عدة مرات، لدعمها اللوجستي لقواته وتقديمها خدمات التدريب.

لكن أوروبا في ذات الوقت تنظر بقلق لتقارب السودان مع موسكو. لذلك ترغب بصراع يعرقل مصالح موسكو ولا يقضي على قوات الدعم السريع. فمنذ اندلاع الحرب في السودان، سارع الاتحاد الأوروبي بإدانة الاعمال العدائية والدعوة لوقف القتال واللجوء للحوار لحل الازمة سياسياً. علاوة على ذلك، يمكن حصر طبيعة الأهداف الأوروبية في السودان في ضوء ثلاث نقاط:

- **التركيز على دعم الانتقال والتحول الديمقراطي المدني للسلطة في السودان بما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار الداخلي،** ويساهم في دفع جهود التنمية المستدامة التي يعد الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي بها. فمنذ عام 2021، ينفذ الاتحاد الأوروبي 85 مشروعاً وبرنامجاً جارياً في الدولة ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي (EDF) والصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي (EUTF) لإفريقيا بقيمة تقرب من 480 مليون يورو.
- **ضمان عدم تمدد الصراع السوداني للمحيط الإقليمي؛** إذ تخشى أوروبا – في إطار الحرب الروسية الأوكرانية من انتقال عدوى الصراع السوداني إلى محيطه الإقليمي خاصةً دولتي إثيوبيا وإريتريا، بما سينتج عنه حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ستواجه أوروبا تهديداً خاصةً في حال استغلال المنظمات الإرهابية هذه الفوضى لتهديد الدول الأوروبية.
- **إبقاء الهجرة غير الشرعية في أدنى صورها؛** نظراً لارتباط الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بالأمن الأوروبي. بشكل عام، تخشى أوروبا من أن يفرز هذا الصراع موجات جديدة من اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا المثقلة أساساً باللاجئين السوريين والعراقيين، كما إن انتقال الصراع لدول إقليمية أخرى يزيد من هذا الخطر، وهو ما يدفع الاتحاد لدعم جهود القوى الإقليمية مثل المملكة السعودية ومصر والإمارات في وقف القتال ودفع الاستقرار في السودان.

خلاصة القول، يبدو أن التنافس الروسي- الأوروبي في منطقة الساحل مرشح للتصاعد خلال السنوات المقبلة. وفي هذا السياق، ربما تجد دول الساحل هامش مناورة أكبر بين القوى الدولية الفاعلة في المنطقة من خلال اللعب على المتناقضات بينها والاستفادة من كافة أشكال الدعم المقدم لها. **وعلى الصعيد الاخر، تعد السودان البوابة التي يعبر منها الغرب والوسط الأفريقي الى الشرق والقرن الأفريقي.** وفقاً لذلك، نجد أن التنافس الدولي والاقليمي للحصول على موارد السودان في ظل عدم الاستقرار السياسي تسبب في الأزمات الحالية والنزاعات القبلية وعرقلة الأوضاع في البلاد، والتي تمثلت في الاشتباكات الأخيرة في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع.

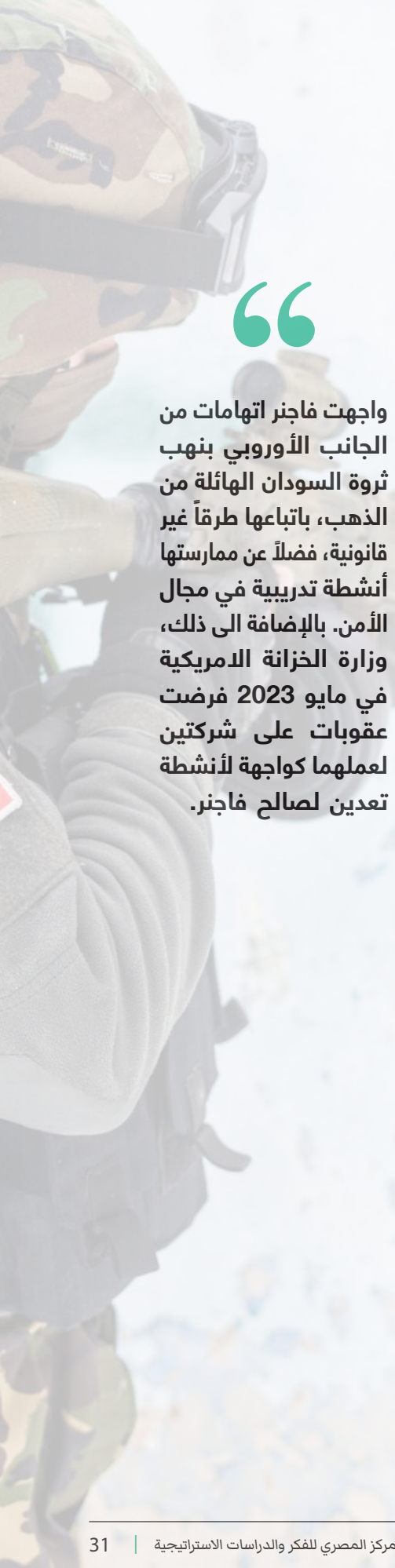

واجهت فاجنر اتهامات من الجانب الأوروبي بنهب ثروة السودان الهائلة من الذهب، باتباعها طرقاً غير قانونية، فضلاً عن ممارستها أنشطة تدريبية في مجال الأمن. بالإضافة الى ذلك، وزارة الخزانة الامريكية في مايو 2023 فرضت عقوبات على شركتين لعملهما كواجهة لأنشطة تعدين لصالح فاجنر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies